ينبغي علي الولايات المتحدة تعليق محادثات التطبيع مع نظام السودان وفرض عقوبات ماغنتيسكي العالمية عليه

بيان منظمة كفاية
فبراير 2019

تشجب منظمة كفاية بشدة العنف المفرط الذي يمارسه النظام السوداني ضد المحتجين السلميين، وتعلن عن دعمها لتطلعات الشعب السوداني في احتجاجاته ضد الأعمال الوحشية الجماعية والفساد المؤسسي المستشري على مدار ثلاثة عقود في ظل الحكم المستبد للرئيس عمر البشير. نهيب بحكومة الولايات المتحدة الأمريكية والحكومات الأوروبية والاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي أجمع تحميل النظام في الخرطوم مسؤولية الأرواح التي أُزهقت والإصابات التي وقعت، فضلًا عن اعتقال وتعذيب أعداد غفيرة من المحتجين في إطار محاولة النظام قمع نضال الشعب السوداني لتحقيق الديمقراطية والحكم الرشيد.

وفي هذا الصدد، **صرح السيد جون بريندیرجاست، المدير المؤسس لمشروع كفاية قائلًا** "ردًا على العنف والإرهاب الذي يمارسه النظام السوداني، ينبغي على الولايات المتحدة على الفور تعليق المحادثات المعنية بتكملة تتطبيع العلاقات مع السودان، يشمل ذلك أي خطوات من شأنها أن تؤدي إلى الحذف المحتمل للسودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب. كما ينبغي على إدارة ترامب، مدعومة بالكونجرس، استغلال سلطات برنامج ماغنتيسكي لفرض عقوبات مالية محددة الأهداف على هذه السلطات السودانية - بالإضافة إلى شبكات المتعاونين معهم تجاريًا - المسؤولة عن العنف والفساد الشامل الذي ساهم في ترسيخ الأزمة الاقتصادية في البلاد. كما ينبغي على وزارة الخزانة الأمريكية أيضًا، إصدار تحذير استرشادي عن شبكة مكافحة الجرائم المالية حول مخاطر غسيل الأموال وتمويل الإرهاب التي لازالت السودان تقوم بها في إطار النظام المالي العالمي حتى يتسنى للمؤسسات المالية إدراك مخاطر التعاملات المصرفية مع النظام في الخرطوم."

وأضاف الدكتور سليمان بلدو ، كبير مستشاري مشروع كفاية، "إن المسيرات والاعتصامات المستمرة، والتي تدخل الآن أسبوعها السادس وتتزايد حدتها بمرور الأيام، يقودها ائتلاف مكون من مجموعات من الشباب والاتحادات العمالية والمهنية والأحزاب المعارضة التي انضمت إليها تضامنًا معها. تمثل هذه الفئات العناصر الرائدة في المجتمع السوداني، كما أنها تحقق نجاحًا في تحويل طاقات الشعب إلى حركة سلمية صامدة لتحقيق التغيير الديمقراطي وإنهاء الفساد المؤسسي، فضلًا عن إحلال السلام الدائم والعادل والانتصاف لضحايا الديكتاتورية الوحشية."

واجه النظام السوداني المحتجين السلميين بالعنف، شمل ذلك استخدام الذخيرة الحية، الأمر الذي أدى إلى مصرع 51 متظاهرًا. شعرت منظمة كفاية بسخط شديد إثر الأخبار المتداولة حول مقتل طبيب أثناء معالجته للمتظاهرين في غرفة طوارئ مؤقتة، وإطلاق النار على رجل مسن حاول حماية المتظاهرين الذين لجأوا إلى منزله للحماية، بالإضافة إلى رواية السيدات والفتيات اللاتي أُطلق سراحهن من الاعتقال، حيث سردن قصصًا مرعبة عن الضرب والتحرش الجنسي على يد رجال الشرطة وعملاء جهاز الأمن والمخابرات الوطني السوداني سيء السمعة. يتحتم الاقتصاص من مرتكبي هذه الجرائم، كما يجب على الفور اتخاذ الخطوات اللازمة لمنع منتهكي حقوق الإنسان في السودان من الوصول إلى النظام المالي العالمي والإفلات من العقاب.

وأضاف الدكتور بلدو ، "فشلت الحكومة السودانية في التعامل مع شكاوى الشعب السوداني الناشئة في جوهرها عن تفشي الفساد والانهيار الاقتصادي وممارسة العنف وانتهاكات حقوق الإنسان التي تشكل السمة الرئيسية للنظام الحالي. وقد اتخذت الحكومة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ودول الخليج العربي والاتحاد الأفريقي خطوات لدعم النظام الحالي الذي أمعن في قتل شعبه لعقود طويلة. إلا أننا، على الرغم من هذا، نؤمن أن حكومة منتخبة ديمقراطيًا تتحمل المسؤولية أمام شعبها من شأنها خدمة المصالح الاستراتيجية لهذه القوي العالمية بشكل أفضل."

وقدم السيد بريندريجاست المزيد من التوضيح قائلًا، "من شأن حصول الشعب السوداني على حكومة تحترم حقوق مواطنيها وتدير موارد البلاد الثرية بطريقة تمنح الفرصة والأمل لشباب البلاد تقليص معدلات الهجرة إلى أوروبا من السودان وعبر أراضيه. كما أن تشكيل حكومة تتسم بالشمولية وتمثل إرادة الشعب السوداني سوف يقوض سجل النظام الحافل بالاستعانة والتحالف مع العناصر المتطرفة. أما فيما يخص حقوق المسيحيين وغيرهم من الأقليات في البلاد، فإن وجود حكومة منتخبة ديمقراطيًا من شأنه الحفاظ على هذه الحقوق ودعمها، وهو ما لا يمكن تحقيقه في ظل وجود واحدة من أكثر الحكومات ممارسًة للقمع الديني على مستوى العالم."

واختتم الدكتور بلدو حديثه قائلاً، "لقد فقدت حكومة الرئيس عمر البشير شرعيتها بالكامل أمام الشعب السوداني. ومن ثم فإنه يجب ألا يمنح المجتمع الدولي أي شرعية للنظام. إن تطبيع العلاقات مع السودان يجب أن يمثل فقط خطوة من الخطوات الهادفة إلى تعزيز التحول إلى الديمقراطية، وليس جزءًا من عملية تزيد من سطوة حكم ديكتاتوري باطش مناهض لفئات شعبه بتبايناته الكثيرة."